Rev.1

بيان المملكة الاردنية الهاشمية

امام المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الامنة والمنظمة والمنتظمة

مراكش ١٠-١١ كانون الاول ٢٠١٨

اصحاب الفخامة و المعالي

السيدات والسادة الحضور الكرام

اسمحوا لي في البداية بان اتوجه بالشكر والتقدير للمملكة المغربية الشقيقة على استضافة هذا الحدث الهام، كما نشكر جهود هيئة الامم المتحدة وكل من ساهم في إعداد هذا المؤتمر.

السيد الرئيس

ياتي اجتماعنا الْيَوْمَ لتبني ولأول مرة اتفاقا يضع نهجا دوليا لحوكمة الهجرة، وهنا نامل بان يكون الاتفاق العالمي من اجل الهجرة الامنة والمنظمة نقطة البداية لمعالجة التحديات التي تفرضها الهجرة والنزوح المتنوعة و المعقدة في العالم، و جعل هذه الظاهرة التي لطالما كانت سمة من سمات الحضارة الانسانية خيارا و ليست ضرورة، وذلك من خلال الالتزامات والتعهدات الدولية وتحمل الدول المسؤولية المشتركة لمعالجة كافة الأسباب المؤدية للهجرة مثل الصراعات والفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاقتصادي والافتقار الى الفرص الاقتصادية خاصة للنساء والشباب .

السيد الرئيس

يعاني الأردن من ظاهرة النزوح واللجوء منذ أواسط القرن الماضي، حيث كان مسرحا لموجات متلاحقة من النزوح واللجوء القسري التي نجمت عن الصراعات السياسية وما واكبها من حروب في المنطقة.

وقد أثرت هذه الموجات على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الأردن مما أدى إلى ازدياد حاد في عدد السكان ، والذي أدى الى زيادة الضغط على الموارد المحدودة كالمياه والطاقة، وعلى الخدمات الاجتماعية بكافة أنواعها كالتعليم والصحة والاسكان وكذلك البنية التحتية.

السيد الرئيس

لا يخفى على أحد الدور الإنساني الذي يقوم به الأردن بالنيابة عن المجتمع الدولي في استضافة عدد كبير من اللاجئين السوريين والذي تجاوز 1.3 مليون لاجيء بالإضافة الى اشقاءنا اللاجئين الفلسطينين وعدد من اللاجئين من دول اخرى، وذلك على الرغم من شح موارده وبقاء الدعم الدولي دون المستوى المطلوب.

وهنا لا بد من التاكيد على ضرورة التمييز بين الهجرة واللجوء حيث تحكمهم قوانين وتشريعات مختلفة فالنازحين والفارين من الصراعات والنزاعات التي هي من صنع البشر هم لاجئين ولا يكمن اعتبارهم باي حال من الأحوال مهاجرين، هذا وقد تم التوافق على أن حماية اللاجئين والبلدان التي تأويهم هي مسؤولية دولية مشتركة ويجب تحملها بصورة أكثر انصافاً وقابلية للتنبؤ.

أما فيما يتعلق بالسيادة الوطنية التي تم الإشارة اليها في الاتفاق، نود ان نؤكد أنها لا تزال أساس دخول أي مهاجر إلى البلاد، ونؤكد على الحق السيادي للدول في تقرير سياساتها الوطنية للهجرة وحقها في حكم الهجرة داخل نطاق ولايتها القضائية. فبالنسبة للأردن ، فإن سياسات الهجرة ستكون منسجمة مع التزاماته بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي انضم إليها أو صادق عليها وكذلك ضمن تشريعاته الوطنية .

السيد الرئيس

يود وفد بلادي اعادة التأكيد على مايلي:

- فيما يتعلق باللاجئين، أشار الأردن و بوضوح الى موقفه في جميع مراحل المناقشات والتشاور والمفاوضات الى ان مسالة اللجوء معنية بالاتفاق الدولي بشأن اللاجئين ، وشدد على مركزية التعاون الدولي ، فضلا عن التضامن وتقاسم الأعباء لأي تنفيذ مستقبلي للاتفاق.

- وأما بخصوص الاتفاق العالمي من اجل الهجرة الامنة والمنظمة فإننا نؤكد على ان نص الاتفاق لن يعيد تعريف الالتزامات الدولية التي تعهدنا بها قانونيا من خلال التصديق على المعاهدات، ولن يلزمنا بالصكوك الدولية التي لسنا طرفًا فيها، أو يسعى إلى تجاوز التحفظات التي وضعناها على بعض الصكوك المذكورة في الاتفاق، كوّن هذا الاتفاق صك غير ملزم قانونيا .

- وفِي الختام ندعو للعمل سويا لا ن يكون هذا الاتفاق اداة للوصول الى هجرة آمنة ومنظمة ونظامية تحقق مكاسب لكل المهاجرين وتساهم في تنمية مجتمعات بلدان المنشأ والمقصد، وتتوفر لها الادارة الحسنة كي لا تعرقل التنمية المستدامة وتعرض المهاجرين لمخاطر كالاتجار بالبشر والتهريب عبر طرق خطرة وسبل سفر غير آمنة.

شكرًا لحسن استماعكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته